

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«زين السعودية» تدرس بيع أبراجها

قالت شركة الاتصالات المتنقلة «زين»، إن شركة زين السعودية تدرس بيع أبراجها، مع تحالف مكون من شركة تاسك س ل أ (TASC SLA) وشركة أكوا القابضة. وأوضحت زين في بيان للبورصة، أنه لا يوجد اتفاق ملزم، وليس هناك يقين بأن المناقشات مع تاسك س ل أ (TASC SLA) وأكوا القابضة ستؤدي إلى إتمام عملية بيع الأبراج. كما أوضحت «زين» أن أي اتفاق سيكون خاضعا للموافقات والشروط النظامية، والموافقات الداخلية لكلا الطرفين، وأنه سيتم الإعلان عن أي تطورات جوهرية حيال هذا الأمر.

ملف التوقعات الاقتصادية: 2017 «عام صعب آخر»!

رفع الفائدة سيجذب الودائع ويخفض نمو الإقراض وسط بيئة تشغيلية صعبة

البنوك في 2017.. مخصصات أعلى وضغوط ائتمانية أكبر

القروض الشخصية ستواصل نموها البطيء... التزاماً بالمعايير الرقابية

محمود فاروق

يطوي القطاع المصرفي الكويتي خلال أيام آخر اوراق عام 2016 بما له وعليه من أحداث جوهرية ومتغيرات داخلية وخارجية أثرت عليه بشكل واضح، وانفضت بالنهاية إلى تذبذب ادائه على مدار العام. فمع استمرار تراجع أسعار النفط مطلع العام تراجعت البيئة التشغيلية بشكل واضح على أثر

1 الائتمان والفائدة.. هل يستمر النمو؟

الائتمان هو أهم ملف بالنسبة للبنوك كما يؤشر إلى حال الاقتصاد والطلب من القطاع الخاص، وتتشير التوقعات إلى ارتفاع نمو الائتمان نهاية هذه السنة إلى 8٪، لكن التوقعات صعبة بالنسبة للعام المقبل، حيث هناك ملفات سيكون لها تأثير على نمو الائتمان مثل زيادات الفائدة المرجحة 3 مرات في 2017 حسب تصريحات «الفيدرالي الأمريكي»، والمتوقع أن يلحقها بنك الكويت المركزي، مما سيحجم القطاع الخاص على الاقتراض ويضعف النمو. لكن حتى الآن، وبحسب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الكويتي ميشال العقاد لـ«الأنباء» فإنه لم يترتب أي انعكاسات سلبية مؤثرة على القطاع المصرفي بعد ارتفاع الفائدة ربع نقطة مئوية، معتبرا أنها «لا تحدث أي تغييرات جوهرية».

2 القروض الشخصية.. ضغوط إضافية

القروض الشخصية هي أكبر محرك للائتمان في البنوك، وتشكل نحو 40٪ من المحفظة الائتمانية. وكانت هذه القروض المنقسمة إلى قروض شخصية وقروض الأسهم وقروض مفسدة «اسكانية» قد واجهت تحديات في 2016 بسبب تشدد بنك الكويت المركزي في ملف الإقراض للأفراد وطلبه فواتير تظهر أماكن مصرف. ويقول المصرفي علي المديهي لـ«الأنباء» إن ذلك الأمر كان مطلوباً لوقف النزعة الاستهلاكية بعد إنشاء أكثر من صندوق لمعالجة المتعثرين، مرجحاً أن يواصل هذا الملف

استقرار الأرباح.. والتوزيعات النقدية

تنتظر إشارة البنك المركزي



في الضغط على نمو القروض الشخصية في السنة المقبلة، يذكر أن نمو الائتمان لهذه القروض واصل ارتفاعه بـ 7٪، حتى آخر بيانات معلنة، لكن بوتيرة أبطأ عن السنوات السابقة.

3 ودائع البنوك.. نمو مستمر

الودائع ستستمر في النمو في العام الجديد، خصوصاً مع توقعات رفع الفائدة في 2017، وستترفع السيولة في القطاع المصرفي المتخاض اصلاً بالسيولة، وستكون زيادة الودائع عبثاً، وقد

4 المخصصات.. مزيد من الارتفاع

يرجع استمرار حجز المخصصات



هل تكون 2017 سنة أفضل للبنوك أم ستضغط البيئة التشغيلية على نموها.. في الصورة رياح قوية في العاصمة الكويتية

واصل نمو الودائع الحكومية التي بلغت في سبتمبر 6,81 مليارات دينار تعادل 16,5٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك، وعلى الجانب الآخر تشهد ودائع القطاع الخاص (غالبيتها ودايع شبه نقدية) أداء متذبذباً منذ بداية العام ولكنها تميل إلى الارتفاع، حيث بلغت مستوى قياسي في مارس عند قرابة 35 مليار دينار.

وقال إن جولات التشاور بين المنتجين تواصلت بصورة غير مسبوقة، وشاركت روسيا فيها بطريقة فاعلة أيضاً بصورة غير متوقعة، ليشهد معه عام 2016 ميلاد اتفاق أوبك في الجزائر، وتعود أوبك لدورها الفعال في تنظيم العروض في الأسواق، والاتفاق على سقف للإنتاج بين 32,5 - 33 مليون برميل يوميا، ثم جاء اتفاق أوبك في فيينا في 30 نوفمبر 2016 لتوزيع الإنتاج، وتحديد مقدار الخفض لكل دولة بطريقة ضمنت مصداقية كبيرة وأسهمت في تعافي أسعار النفط. وأول مرة لأول مرة في تاريخ الأوبك، يكون هناك استعداد من الدول من خارج الأوبك للمساهمة في خفض بهدف استعادة التوازن في السوق النفطية، ويتم تشكيل لجنة لمراقبة الإنتاج تشمل دولاً من داخل الأوبك ومن الدول من خارج الأوبك.

في السنة المقبلة، مع وجود صعوبات اقتصادية أكبر، خصوصاً في القطاعات العقارية حيث يتعرض مقرضو العقار لضغوط بسبب تراجع قيم وتداولات العقار إضافة إلى وجود رسوم جديدة على الكهرباء والماء في العقارات التجارية والاستثمارية بشكل مستقل العوائد في السنة المقبلة، وكانت البنوك حجزت نحو 405 ملايين دينار مخصصات في 9 أشهر الأولى من العام، وهي نفس وتيرة عام 2015، لتعادل المخصصات نحو 23٪ من صافي الإيرادات التشغيلية للمصرفي لـ 9 أشهر الأولى

في السنة المقبلة، مع وجود صعوبات اقتصادية أكبر، خصوصاً في القطاعات العقارية حيث يتعرض مقرضو العقار لضغوط بسبب تراجع قيم وتداولات العقار إضافة إلى وجود رسوم جديدة على الكهرباء والماء في العقارات التجارية والاستثمارية بشكل مستقل العوائد في السنة المقبلة، وكانت البنوك حجزت نحو 405 ملايين دينار مخصصات في 9 أشهر الأولى من العام، وهي نفس وتيرة عام 2015، لتعادل المخصصات نحو 23٪ من صافي الإيرادات التشغيلية للمصرفي لـ 9 أشهر الأولى

قروض العقاريين قد تضغط على البنوك لرفع المخصصات من جديد

تخفيض الإنفاق الحكومي وتأخر طرح المشاريع الجديدة، إضافة إلى انخفاض قيم ضمانات الأسهم المحلية متأثرة بانخفاض القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة الكويتية. وفيما يلي أبرز ملفات العام الجديد:

5 الأرباح والتوزيعات.. استقرار

من المرجح أن تستمر وتيرة الأرباح الصافية للقطاع المصرفي من دون تغيير كبير في نهاية 2016، حيث ينتظر إعلان الميزانيات السنوية في الشهر المقبل، التي ستكون محملة بتوزيعات نقدية خصوصاً لدى البنوك الكبيرة، لكن لا يتوقع أن تشهد قفزة كبيرة، كل الاحتمالات مفتوحة خصوصاً إذا سمح بنك الكويت المركزي برفع نسبة التوزيعات من الأرباح على غرار العام الماضي. ولم يشهد صافي الأرباح المجمعة للقطاع المصرفي خلال التسعة أشهر الأولى من 2016 أي تغيير لتستقر عند 554,2 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة ذاتها من 2015. ويقول المصرفي عثمان القناعي لـ«الأنباء» إن الأوضاع الاقتصادية في الكويت أصبحت غير مشجعة وتزداد سوءاً كل عام دون طرح جاد لمعالجتها، فضلاً عن أن مفود القيادة لتنظيم أساسيات السوق النفطية، ولابد من الإشادة بدور وزير الطاقة في قطر كونه رئيس مؤتمر أوبك خلال عام 2016، ودور السعودية كونه أكبر منتج للنفط داخل أوبك، وروسيا كونه أكبر منتج للنفط من خارج الأوبك. وأشار إلى أن أهم ما يميز اتفاق «أوبك» أنه أوقف للسوق النفطية مجالا لزيادة الإنتاج وهو أمر يشير باتجاه التوازن باستثناء النفط الصخري والذي يبقى الورقة الأصعب توقعها، وحسب توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية فقد ارتفع إنتاج النفط الصخري الأميركي بمقدار 100 ألف برميل يوميا مع تعافي أسعار النفط، ووسط التوقعات لعام 2017، فإن المؤشرات تشير إلى التعافي في أسعار النفط لعدة أسباب أهمها اتفاق أوبك، وتعافي الطلب، واستمرار إجماع الإنتاج في عدد من البلدان من خارج الأوبك في الانخفاض، وكذلك توقع التزام المنتجين الكبار داخل الأوبك بخفض الإنتاج مناشيا مع اتفاق الأوبك.

الكويت حافظت على إنتاج 3 ملايين برميل يوميا ونجحت في زيادة الإيرادات

«النفط الكويتي» في 2016.. من أدنى مستوى تاريخي إلى «الخمسينيات»



برنت إلى 62 دولاراً للبرميل نهاية 2017

نكر الشطبي إن أسعار نطق خام الإشارة برنت ستبدأ يناير 2017 عند 52 دولاراً للبرميل، ثم 51 دولاراً للبرميل في فبراير، ثم 54 دولاراً للبرميل في مارس، ثم 55 دولاراً للبرميل في أبريل، ثم 56 دولاراً للبرميل في مايو، ويمكن افتراض الفروقات بين نطق خام الإشارة برنت والنفط الكويتي بمقدار 5 دولارات للبرميل. والملاحظ هو استمرار أسعار نطق خام الإشارة فوق 50 دولاراً للبرميل بالرغم من توقع عدم التزام المنتجين بالسقف الانتاجي المستهدف

التعاون، وقد حافظت الكويت على مستويات إنتاجها من النفط الخام ليدور حول 3 ملايين برميل يوميا خلال عام 2016، وهو أيضا يساعد في رفع الإيرادات النفطية. وبين الشطبي أن عام 2016 شهد رفع الحظر على مبيعات النفط من إيران وتعافي الإنتاج بصورة سريعة، كما شهد عودة لمستويات الإنتاج السابقة حيث ارتفع من 2,9 مليون برميل يوميا، وعلى الرغم من ذلك حافظت الكويت على أسواقها في العالم. وقال إن جولات التشاور بين المنتجين تواصلت بصورة غير مسبوقة، وشاركت روسيا فيها بطريقة فاعلة أيضاً بصورة غير متوقعة، ليشهد معه عام 2016 ميلاد اتفاق أوبك في الجزائر، وتعود أوبك لدورها الفعال في تنظيم العروض في الأسواق، والاتفاق على سقف للإنتاج بين 32,5 - 33 مليون برميل يوميا، ثم جاء اتفاق أوبك في فيينا في 30 نوفمبر 2016 لتوزيع الإنتاج، وتحديد مقدار الخفض لكل دولة بطريقة ضمنت مصداقية كبيرة وأسهمت في تعافي أسعار النفط. وأول مرة لأول مرة في تاريخ الأوبك، يكون هناك استعداد من الدول من خارج الأوبك للمساهمة في خفض بهدف استعادة التوازن في السوق النفطية، ويتم تشكيل لجنة لمراقبة الإنتاج تشمل دولاً من داخل الأوبك ومن الدول من خارج الأوبك.

عدد مستحقات حدثت، وسيكون لها تأثير على مسار السوق خلال الأشهر القليلة القادمة، حيث تسهم في رفع الإيرادات النفطية للكويت وبقية المنتجين للنفط، ورغم ذلك تبقى الحقيقة أن جهود تنويع مصادر الدخل والاقتصاد، يجب أن تستمر، لأنها الضامن الذي يحفظ الاقتصاد الكويتي من التعرض لهزات وتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، كما أن ارتفاع أسعار النفط أيضا يعني تقليص في الموازنة مع زيادة الإيرادات، وأيضا يعني تسهيل المضي بالمشروع الاقتصادية قداما حسب الخطة التنموية للدولة وحسب الخطط الاستراتيجية المتوقعة، وأوضح الشطبي أن سعر النفط الكويتي سجل أدنى مستوى له في 20 يناير عند 19,14 دولاراً للبرميل مع استمرار الفائض في المعروض وضعف مؤشرات التعاون بين المنتجين، وتباطؤ في الاقتصاد الصيني وتأثر معه أداء بورصات العالم به أيضا، وتوقعات عودة نطق إيران للإنتاج. وقد سجل سعر النفط الكويتي أعلى مستوى له في 12 ديسمبر عند 51,92 دولاراً للبرميل، وهو مستوى لم يبلغه سعر النفط الكويتي منذ يوليو 2015، وهو مؤشر إيجابي على تغيير في أساسيات السوق باتجاه التوازن والذي جاء نتيجة جولات متواصلة ومثمرة من



محمد الشطبي

أحمد مغربي

خلال الأعوام الثلاثة الماضية لم يكن من السهل أن يتصور أحد أن أسعار النفط الكويتي يمكن أن تنهبط إلى 19 دولاراً للبرميل، بعد أن اعتاد الجميع على أسعار تقترب وربما تزيد قليلاً على المائة دولار، وكان كبار المنتجين يدافعون عن هذا المستوى باعتباره السعر «العادل»، لكل من المنتجين والمستهلكين.

لكن 19 دولاراً أصبحت هي الواقع في يناير 2016 ليهبط لأدنى مستوياته في 16 عاماً، بعد أن ظلت الأسعار تعوي تهوي منذ منتصف عام 2014 بسبب الختمة الكبيرة في أسواق النفط والتباطؤ في معدلات الطلب. ووجدت الدول النفطية نفسها في حالة صعبة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، مع تسجيل عجز كبير في موازنتها العامة، وذلك للمرة الأولى منذ سنوات عديدة في بعض تلك الدول، وفي الأصل لم يكن التعاون بين المنتجين لرفع الأسعار أمراً سهلاً، في ظل حرب على الحصص السوقية بين مختلف الأطراف، تزداد شرستها مع تعقيدات السياسة عربياً وعالمياً. وتعقباً على تطور الأسعار خلال العام 2016، قال الخبير النفطي محمد الشطبي إن عام 2016 يشكل علامة فارقة في تاريخ صناعة النفط، وذلك من خلال

الشطبي: تنويع مصادر الدخل

الضامن للاقتصاد الكويتي من

التعرض لهزات

أول مرة في

تاريخ «أوبك»..

خفض الإنتاج يأتي

بمساعدة دول

خارج المنظمة